



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة السادسة والثلاثون

13-10 يناير/كانون الثاني 2022 و 7-8 فبراير/شباط 2022

نتائج المنظمة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا للفترة 2020-2021

الموجز

اتخذت منظمة الأغذية والزراعة خطوات كبيرة خلال فترة السنتين 2020-2021 نحو إعادة توجيه برنامج عملها في بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا للمساهمة على نحو أفضل في تحوّل النظام الزراعي والغذائي ومقاصد أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالأغذية والزراعة. وهذا يشمل التركيز على الأولويات الإقليمية الأربعة المترابطة، واعتماد طرائق عمل جديدة ومبادرات مبتكرة على المستويين الإقليمي والقطري. وتُلقي هذه الوثيقة الضوء على بعض من النتائج والإنجازات الأكثر بروزاً التي تحققت خلال الفترة 2020-2021 مع استخلاص في الوقت ذاته الدروس المستفادة الرئيسية.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المؤتمر الإقليمي

إنّ المؤتمر الإقليمي مدعو إلى مناقشة الأعضاء القيام بما يلي:

- (أ) الإحاطة علماً بالتقدم المحرز على صعيد إعادة توجيه برنامج عمل المنظمة في الإقليم لتحقيق نظم زراعية وغذائية أكثر شمولية، واستدامة، وقدرة على الصمود ومراعاةً للتغذية؛
- (ب) توفير التعقيبات بشأن الإنجازات ونجاح طرائق العمل الجديدة والمبادرات المنقّدة والدروس المستفادة لفترة السنتين المقبلة.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة المؤتمر الإقليمي

البريد الإلكتروني: FAO-RNE-NERC@fao.org

مقدمة

1- تعرض هذه الوثيقة للتطورات الكبيرة والنتائج الرئيسية التي تحققت في الإقليم خلال فترة السنتين 2020-2021. وتلقي الضوء أيضًا على طرق العمل الجديدة في المنظمة، والطرائق والمبادرات التي تم اعتمادها في الفترة 2020-2021 للمساهمة في دعم خطة عام 2030 للتنمية المستدامة من خلال التحوّل إلى نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولاً وقدرة على الصمود واستدامة من أجل إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل، من دون ترك أي أحد خلف الركب.

2- ومنذ تولي المدير العام، السيد شو دونيو، مهامه في أغسطس/آب 2019، اتخذت المنظمة إجراءاتٍ تحويلية عميقة لضمان أن تفي المنظمة بالغرض بهدف التصدي للتحديات التي تواجهها. واعتمدت المنظمة هيكلًا تنظيميًا نموذجيًا ومرنًا يتيح إمكانية التعاون الأمثل بين القطاعات، ويرمي إلى التركيز بشكل أقوى ومنسق على أهداف التنمية المستدامة. ويبرز من بين التغييرات الجديدة التي تم إدخالها: المكتب الجديد للابتكار لتوحيد وتعزيز روح المبادرة التي تتمتع بها المنظمة، ومكتب الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نموًا والبلدان النامية غير الساحلية للحرص على تلبية الاحتياجات الخاصة للشعوب والبلدان الضعيفة؛ والمكتب الجديد لأهداف التنمية المستدامة الذي ينسق انخراط المنظمة في متابعة واستعراض خطة عام 2030؛ والمنصب الجديد لرئيس العلماء الذي أنشئ في المنظمة الذي يضمن المتانة والاتساع والاستقلال في النهج العلمية والابتكارات في عمل المنظمة.

3- وتهدف الإصلاحات المعتمدة أيضًا إلى تحديث المنظمة وتحسين طرق عملها وشفافيتها، بما في ذلك من خلال إنشاء فريق القيادة الرئيسي الذي يضم نواب المدير العام الثلاثة، ورئيس الخبراء الاقتصاديين ورئيس العلماء ومدير الديوان.

4- وفي الفترة 2020-2021، تحوّلت المنظمة بسرعة إلى منظمة رقمية بالكامل، الأمر الذي سرّعه جائحة كوفيد-19، مع التوسع في استخدام حلول الحوسبة السحابية واستحداثات تكنولوجيات جديدة من أجل تيسير عملها من أي موقع كان وتمهيد الطريق "للوضع الطبيعي الجديد". وقد سمحت الاجتماعات الافتراضية للأجهزة الرئاسية، بما في ذلك المؤتمرات الإقليمية عام 2020، تنفيذ عمليات الحوكمة على نحوٍ سلس وتوفير خدمات الترجمة الفورية بجميع اللغات الرسمية للمنظمة.

5- علاوةً على ذلك، أُطلق عدد من المبادرات الرئيسية في المنظمة خلال فترة السنتين، مثل مبادرة العمل يدًا بيد، وهي مبادرة المنظمة القائمة على الأدلة وتقودها البلدان وتعود ملكيتها لها، والهادفة إلى تسريع التحوّل الزراعي والتنمية الريفية المستدامة، دعمًا لأهداف التنمية المستدامة، وبرنامج الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها الذي يدعو إلى اتخاذ إجراءات فورية ومتوسطة وطويلة الأجل من أجل الحيلولة دون تحوّل الأزمة الصحية إلى أزمة غذائية.

6- وفي الفترة 2020-2021، قامت المنظمة بمواءمة خططها على المستوى القطري بشكل كامل مع عملية إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، وبالتالي البناء على جهود منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم الملكية القطرية بشكل جماعي ومعالجة الأولويات والثغرات في أهداف التنمية المستدامة الوطنية. وفي الوقت ذاته، تساهم

العملية على المستوى القطري في المنظمة أيضًا في تحديد صياغة إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، وبالتالي ضمان أن تكون الشواغل بشأن تحويل النظام الزراعي والغذائي وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بها مدججة على نحو جيد وتحظى بالأولوية في وثائق التخطيط المشتركة للأمم المتحدة.

7- وإثر الدورة الخامسة والثلاثين للمؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى التي انعقدت عام 2020، ركزت المنظمة عملها في الإقليم من خلال الأولويات الإقليمية التالية:

- الأولوية الإقليمية 1: التحوّل الريفي لعمالة الشباب والدخل
- الأولوية الإقليمية 2: تطوير النظم الغذائية الكفيلة بتشجيع الأمن الغذائي والأنماط الغذائية الصحية للجميع
- الأولوية الإقليمية 3: خضرة الزراعة من خلال معالجة مسألة ندرة المياه وضمان الاستدامة البيئية والإجراءات المتصلة بالمناخ
- الأولوية الإقليمية 4: بناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات الممتدة وحالات الطوارئ.

8- وشكّلت هذه الأولويات الإقليمية آلية للتنفيذ على المستوى القطري، من خلال تيسير أثر أكبر لعمل المنظمة على الأولويات الرئيسية في كل إقليم ضمن إطار النتائج لفترة السنتين، كما هي معروضة في [إطار النتائج المحدّث للفترة 2020-2021](#).

9- ويصف القسم التالي الإنجازات في الإقليم في الفترة 2020-2021، مع التركيز على الأولويات على مستوى المنظمة والمستوى الإقليمي في سياق عمل المنظمة. كذلك، يُلقى القسم الضوء على المواضيع المشتركة ذات الصلة والمجالات المواضيعية المهمة لضمان الجودة والنزاهة في عمل المنظمة.

أولاً - الإنجازات في الإقليم

10- شهدت فترة السنتين السابقة عددًا من الإنجازات الهامة على الصعيدين الإقليمي والقطري إثر إطلاق وتنفيذ مبادرات رئيسية من جانب المدير العام للمنظمة، وإعادة صياغة الأولويات الإقليمية للاستجابة على نحو أفضل إلى احتياجات الأعضاء. ورغم أن الأقسام التالية غير شاملة، فهي تبين النتائج الرئيسية التي تحققت من خلال (1) استحداث طرق جديدة في العمل، (2) والشراكات الملحوظة والنهج المشتركة (3) والأولويات الإقليمية المنقحة.

ألف - طرق العمل الجديدة في المنظمة، والطرائق والبرامج

مبادرة العمل يدا بيد

11- تسعى مبادرة العمل يدا بيد للمنظمة إلى تيسير تحوّل النظم الزراعية والغذائية والتنمية الريفية المستدامة من خلال استهداف الفئات الأشد فقرًا والجوع، والتميز بين الأراضي والاستراتيجيات، والجمع بين جميع الأبعاد ذات الصلة من خلال التحليل والشراكات. وأطلقت المنصة الجغرافية المكانية الخاصة بالمبادرة في يوليو/تموز 2020، وهي سلعة عامة

رقمية ترمي إلى تيسير الشراكات، ووضع النماذج وعمليات التحليل الجغرافية المكانية من أجل تحديد الثغرات والفرص في الوقت الفعلي لزيادة المداخل والحد من أوجه عدم المساواة والتعرض للمخاطر لدى سكان الريف. وإنّ الجمهورية العربية السورية والسودان واليمن هي بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا المنخرطة حالياً في هذه المبادرة.

12- **اليمن** - تقدم مبادرة العمل يدًا بيد في اليمن الدعم ذا الصلة لربط الجهود الإنسانية باستثمارات إنمائية في الأجل الطويل. وقد بدأت المبادرة حتى الآن مرحلة تشخيص تركز على "التشخيص الموجه إلى الاستثمارات" وأنشأت بوابة مرجعية جغرافية؛ ومرحلة تخطيط لإنشاء إطار جديد للسياسات والاستثمارات وصياغة استراتيجية زراعية وطنية وخطة استثمار زراعية؛ وتنمية القدرات. كما أن مبادرة العمل يدًا بيد تدعم الاتساق في التخطيط الوطني من خلال الحوارات مع وزارة الزراعة والري ومصايد الأسماك، وسوف تحسّن مواءمة الشركاء في التنمية وتناغمهم مع أولويات الاستثمار المتفق عليها على الصعيد الوطني. وقد كانت ممثلة المنظمة في اليمن تحشد، منذ إنشائها، موارد مؤسسات التمويل الدولية والجهات المانحة للبدء بدعم الأولويات المؤقتة المحددة.

13- **السودان** - يقضي أحد الأهداف الرئيسية في مبادرة العمل يدًا بيد في السودان بدعم البرامج الوطنية لتسريع عجلة التقدم باتجاه التنمية الشاملة والمستدامة للنظم الزراعية والغذائية والتحول الريفي. وقد جرى تنظيم فريق المهام الفني بمشاركة جهات الاتصال الفنية الحكومية، وتمّ تحديد مجموعة أولى من نقاط الدخول المواضيعية. وهذه تعكس الأولويات الوطنية وتشمل: تطوير قطاع الثروة الحيوانية الذي يضمّ المسالخ ومرافق التجهيز للأغنام، واللحوم ومنتجات الألبان، وخدمات دعم أيضاً مثل برامج الإرشاد والتلقيح. وفي قطاع المحاصيل، تشمل الأولويات تطوير سلسلة القيمة (الذرة الرفيعة والبقول السوداني)، وتوزيع البذور، وإدارة المياه والري، والخدمات المالية فضلاً عن الممارسات المبتكرة لتوليد الطاقة (مثل البنية التحتية الشمسية). ومن خلال المنصة الجغرافية المكانية الخاصة بمبادرة العمل يدًا بيد، أُجريت مجموعة أولى من التحليلات للقرارات المتعددة المعايير لتحديد مواقع ممكنة للتدخلات. كما أن تحليل العائدات الاقتصادية، والمالية والاجتماعية جارٍ.

14- **الجمهورية العربية السورية** - تمّ إنشاء فريق مهام فني يضمّ ممثلين من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وممثلة المنظمة في الجمهورية العربية السورية، ويجري التحضير لتشكيل فريق وطني رفيع المستوى معني بالتنسيق الإجمالي للمبادرة يضمّ ممثلين من جميع الوزارات الرئيسية المختصة. ونُظمت خمس دورات تدريبية (أكتوبر/تشرين الأول - نوفمبر/تشرين الثاني 2021) لبناء القدرات الفنية لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي على جمع وتحليل ودمج البيانات وجوانبها المختلفة لتحليل الموارد الطبيعية (والتحليل الاجتماعي والاقتصادي). كذلك، قام فريق المنظمة المعني بالمياه بوضع الخرائط (قدرات الأراضي للزراعة البعلية، وهطول الأمطار الطويل الأجل؛ وخرائط الملاحة لإعادة تأهيل آبار المياه الجوفية)، وتمّ تحديد ثلاث مناطق محتملة كمواقع لاستثمارات مستقبلية - منطقة الغوطة في ريف دمشق، والغاب في حماه وسهل عكار قرب الحدود اللبنانية في طرطوس. وسوف يتواصل العمل لتطوير فرص استثمار في هذه المواقع، حيث من المقرر عقد مناقشات موائد مستديرة في الربع الأول من عام 2022 لاختيار القطاعات الفرعية و/أو سلاسل القيمة بالاستناد إلى معايير الاستثمار التي يكون الفريق الفني قد وضعها.

15- وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الإمارات العربية المتحدة قد اتخذت التدابير لحشد الدعم الفني للبلدان المشاركة في المبادرة بما في ذلك زمبابوي، وهاييتي وليبيريا. وفي ليبيريا، سيكون هذا التعاون الأول من نوعه سيما أنه سوف يجمع بين المنظمة، ووزارة الخارجية والتعاون وشركة رائدة في مجال الزراعة في القطاع الخاص.

مبادرة ألف قرية رقمية

16- ترمي مبادرة ألف قرية رقمية للمنظمة إلى تحويل 1000 قرية من حول العالم إلى مراكز رقمية- بهدف دعم تحوّل النظم الزراعية والغذائية، ودعم القرى الرقمية القائمة والمحتملة في سعيها إلى تعزيز وتحسين سبل العيش، والزراعة، والتغذية، والصحة ورفاه مواطنيها. وتضمّ المبادرة ثلاثة عناصر رئيسية: "الزراعة الإلكترونية" لتحسين الإنتاجية الزراعية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحلول الرقمية، من قبيل الزراعة الذكية مناخياً، والزراعة الدقيقة والزراعة الذكية للمرافق؛ و"الخدمات الرقمية للمزارعين" لتعزيز حصول المزارعين على الخدمات، بما في ذلك الخدمات المالية، والحماية الاجتماعية والتشغيل؛ والخدمات الرقمية "للتحوّل الريفي".

17- وفي إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، نُشرت مبادرة ألف قرية رقمية في سبعة بلدان من خلال مركز الابتكار الإقليمي. وفي جمهورية مصر العربية، تدعم المبادرة تعزيز تطبيق الإرشاد الرقمي "المفيد" وزيادة استخدامه من خلال 170 مدرسة حقلية للمزارعين تُطبّق في قرى الصعيد المصري، بالتعاون مع المبادرة الوطنية بعنوان "حياة كريمة"¹. وفي تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا، تعمل المنظمة مع النظراء الحكوميين لوضع استراتيجيات الزراعة الإلكترونية. ومن المقرر تجربة القرى الرقمية في المغرب وتونس، وهي جارية أصلاً في موريتانيا. وتشمل الأنشطة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتدريب على التعليم الرقمي للشباب، وتنفيذ تطبيقات التجارة الإلكترونية التي تربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالمشترين. وفي الأردن، تعمل المنظمة على إقامة منصة رقمية متعددة الأغراض للخدمات الزراعية، إضافةً إلى بلورة استراتيجية وطنية للزراعة الإلكترونية.

بلد واحد- منتج واحد ذو الأولوية

18- وفي سبتمبر/أيلول 2021، أطلقت المنظمة برنامج العمل العالمي بشأن التطوير الأخضر للمنتجات الزراعية الخاصة: بلد واحد ومنتج واحد ذو الأولوية، الذي يرمي إلى تطوير سلاسل القيمة المستدامة للمنتجات الزراعية الخاصة، ودعم المزارعين الصغار والأسريين في جني المنافع الكاملة المتأتية عن السوق العالمي، وفي النهاية المساعدة في تحويل النظم الزراعية والغذائية الحالية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

19- وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، لطالما اضطلعت الموارد السمكية والمائية بدور كبير في حياة الأشخاص في شبه الجزيرة العربية. غير أن أغلبية الأغذية المائية التي يتم استهلاكها اليوم في دول مجلس التعاون الخليجي تأتي من الواردات. كذلك، تشكل تربية الأحياء المائية فرصة مهمة لإعادة بناء الإنتاج الغذائي المحلي، سواء في المياه العذبة أو المياه قليلة الملوحة أو المياه البحرية. ومن خلال مبادرة بلد واحد- منتج واحد ذو الأولوية، يقوم المكتب الإقليمي

¹ https://www.egypttoday.com/Article/16/98286/percentE2_percent80_percent98Decent-Life_percentE2_percent80_percent99-initiative-seeks-volunteers-for-project-to-develop-Egypt_percentE2_percent80_percent99s

الفرعي لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن (المكتب الإقليمي الفرعي للمنظمة) بدعم الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين من خلال برنامج متعدد الجوانب لدعم إنتاج تربية الأحياء المائية باعتبارها منتجًا ذا الأولوية.

برنامج الاستجابة للجائحة كوفيد-19 والتعافي منها

20- يدعو برنامج الاستجابة للجائحة كوفيد-19 والتعافي منها إلى اتخاذ إجراءات فورية ومتوسطة وطويلة الأجل من أجل الحيلولة دون تحوّل الأزمة الصحية إلى أزمة غذائية. ويهدف البرنامج إلى التخفيف من الآثار المباشرة مع تعزيز القدرة على الصمود على المدى الطويل في سبل العيش، والتحرك نحو التعافي الأخضر، والبناء لتحويل النظم الزراعية والغذائية. وقد مكّنت استجابة المنظمة للجائحة من الاستفادة مما تتمتع به المنظمة من قدرة على الحشد، وبيانات آنية، ونظم للإنذار المبكر وخبرة فنية لتوجيه الدعم حيثما ومتى تمس الحاجة إليه.

21- واستجاب الإقليم بشكل مباشر وبرشاقة لتوفير مجموعة من أشكال الدعم للمكاتب القطرية، مثل تشكيل فريق المهام المعني بجائحة كوفيد-19، وحشد الموارد الداخلية والخارجية لأنشطة الرصد والتقييم، والانخراط في حوار إقليمي ومتعدد أصحاب المصلحة بشأن آثار الأزمة والاستجابة لها. كما أن المكتب الإقليمي للشرق الأدنى والمكاتب الميدانية في الإقليم بيّنت قدرتها على التكيف وروح المبادرة لديها، الأمر الذي تجلّى بالتنفيذ الناجح للبرامج وبمعدلات حشد الموارد. وتمثلت إحدى النتائج الباهرة بتعزيز التعاون والشراكة بين المنظمة والوكالات التي توجد مقرها في روما، والفرق القطرية للأمم المتحدة، والبنك الدولي وغيرهم، بطريقة حسنة التوقيت، وكفاءة ومستجيبة، أظهرت آثارًا إيجابية على موقع المنظمة على الصعيد القطري وإمكانية حشد الموارد.

22- وقد جرى وضع محفظة إقليمية من الإجراءات للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها كأساس للعمل الإقليمي، من خلال تعميم الاستجابة للجائحة والتعافي منها، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية، ضمن الأولويات الإقليمية الأربعة.

باء - الشراكات، والابتكارات والمواضيع المشتركة البارزة

الشراكات الرئيسية في الإقليم

23- تقوم المنظمة، بالتعاون مع شركائها الثلاثين، أي المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية، بإنشاء منصة إقليمية للشراكة المتعددة أصحاب المصلحة معنية بمقاومة مضادات الميكروبات بهدف الجمع بين أصحاب المصلحة في العلاقة بين الإنسان والحيوان، وبين النباتات والبيئة لتعزيز تنفيذ خطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات. كما يتم أيضًا إقامة مركز للتعلّم الافتراضي في الإقليم لمراعاة احتياجات التدريب في البلدان بهدف اقتراح حلول مصممة خصيصًا للغرض المنشود.

24- وقد كانت جامعة الدول العربية شريكًا قيمًا للمنظمة في مجال الأمن الغذائي والتغذية. وفي إطار هذه الشراكة ومن خلال مشروع إقليمي لبرنامج التعاون التقني، توفر المنظمة الدعم الفني للجنة الفرعية المعنية بالقضاء على الجوع، التي أنشأتها جامعة الدول العربية، والتي تركز على وضع مبادرة القضاء على الجوع في الإقليم لدعم البلدان في تحقيق الهدف 2

من أهداف التنمية المستدامة. وإثر مشاورات واسعة النطاق، تمّ تحديد سبع أولويات استراتيجية لتسريع عجلة التقدم باتجاه تحقيق الهدف 2 والمقاصد المتصلة به ضمن أهداف أخرى للتنمية المستدامة في الإقليم. وقد أقرتها اللجنة الفرعية المعنية بالقضاء على الجوع، وسوف يصادق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في فبراير/شباط 2022. وسوف تشكل قاعدةً لمبادرة إقليمية للقضاء على الجوع تقوم الجامعة بتنسيقها، بدعمٍ من المنظمة وأصحاب مصلحة آخرين في الإقليم. وتأتي هذه المبادرة في وقتٍ حيث يعود الجوع وسوء التغذية إلى الارتفاع، بما يؤثر على 40.2 مليون شخص في الإقليم.

25- وتعزز المنظمة مشاركة القطاع الخاص لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، بهدف إطلاق العنان للاستثمارات الخاصة والعامة من أجل تحويل النظام الزراعي والغذائي الفلسطيني، دعمت المنظمة قيام الحكومة بصياغة وتنفيذ خطة الاستثمار الوطنية للأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة للفترة 2020-2022. ومقابل مبلغ إجمالي قدره 488 مليون دولار أمريكي، استقطبت الخطة استثمارات بقدر 114 مليون دولار أمريكي خلال عام 2020. وضمن المظلة الأوسع نطاقاً خطة الاستثمار الوطنية، قدّمت المنظمة الدعم المباشر لتشكيل رأس المال بحوالي 20 مليون دولار أمريكي في إطار 275 استثماراً خاصاً، الأمر الذي أتاح للمزارعين ومؤسسات الأعمال الزراعية على المستوى المتناهي الصغر، والصغير والمتوسط، بما في ذلك 23 مؤسسة ناشئة يقودها الشباب، منحاً نقدية على أسس تنافسية بأكثر من 8.5 ملايين دولار أمريكي.

26- وفي يوليو/تموز 2021، أقامت المنظمة حواراً مع القطاع الخاص في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لتحديد الفرص المتاحة أمام مشاركة القطاع الخاص والإجراءات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، وبخاصة الهدف 2 منها. وقد ألفت المناقشة الضوء على أوجه التآزر الكبيرة والأهداف المشتركة بشأن تحويل النظم الزراعية والغذائية. كما أنها شكّلت بداية التعاون المتجدد والموسّع مع فئاتٍ مختلفة من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص: المؤسسات المتناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة الحجم، والمؤسسات الكبيرة والمؤسسات المالية.

الإحصاءات والمواضيع المشتركة

27- وضعت المنظمة برنامجاً منظماً لتسريع الدعم لرصد أهداف التنمية المستدامة ودمج الإحصاءات في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وكانت الأنشطة قد شملت الدعم لجمع البيانات لأهداف التنمية المستدامة من خلال منهجية برنامج عمليات المسح الزراعي المتكاملة الأساسية والمرحلة 2 من الاستراتيجية العالمية، وأنشطة تنمية القدرات دعماً لتنفيذ التعداد الزراعي وعمليات برنامج المسح الزراعي المتكاملة الأساسية من أجل دعم المؤشرات 2-3-1 و 2-3-2 و 2-4-1 القائمة على المزرعة. وتنمية القدرات والمساعدة الفنية لأهداف محددة من بين أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المؤشرين 2-1-1 و 2-1-2 بشأن الأمن الغذائي ومؤشرات الهدف 14 بشأن مصايد الأسماك المستدامة. كذلك، أتاحت أنشطة إضافية توفير خمس دورات للتعلّم الإلكتروني بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة باللغة العربية (جارٍ) بما في ذلك حول ندرة المياه والوقود الغذائية، من أجل تعزيز الاتصالات والمعارف بشأن أهداف التنمية المستدامة والإحصاءات في الإقليم.

28- وواصلت المنظمة أيضاً الاستثمار في توليد البيانات والمعارف بشأن الفجوات بين الرجال والنساء في قطاع الزراعة والحلول لسدّها. وفي الفترة 2020-2021، أُنحى كلّ من جمهورية مصر العربية والسودان وفلسطين ولبنان وموريتانيا عمليات التقييم القطرية الشاملة للمساواة بين الجنسين في القطاع الزراعي والريفي بالتعاون الوثيق مع النظراء الوطنيين. وفي عام 2021، أقامت المنظمة أيضاً شراكةً مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة CARE لتقييم آثار جائحة كوفيد-19 على المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي في العراق والسودان. وألقت الدراسة الضوء على احتياجات مجموعات سكانية مختلفة، وأكدت على أهمية جمع البيانات الموزعة حسب النوع الاجتماعي وغيرها من الأبعاد الاجتماعية ذات الصلة (مثلاً، العمر، محلّ الإقامة، الإعاقة).

29- وبُذلت الجهود لاعتماد منهجيات موحدة يمكنها أن تيسّر توحيد المعلومات على الصعيد الإقليمي، ورصد التقدم المحرز على مرّ السنوات. وهذه حال المنهجية المتبعة في عمليات تقييم المياه المراعية للنوع الاجتماعي، والتي وُضعت في سياق المشروع الإقليمي بعنوان "تنفيذ خطة عام 2030 لكفاءة/إنتاجية المياه واستدامة المياه في بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا"، والتي استُخدمت في عمليات التحليل في جمهورية مصر العربية، وفلسطين وتونس. وقد طبّقت المنهجية ذاتها المستخدمة لتقييم آثار جائحة كوفيد-19 في العراق والسودان بالتعاون مع منظمة CARE في اليمن.

30- ونظراً إلى أن توافر المعلومات ذات الصلة بالنوع الاجتماعي لا يُترجم تلقائياً إلى سياسات وبرامج مراعية للنوع الاجتماعي، انخرطت المنظمة مع مؤسسات إقليمية ووطنية تعمل على تمكين المرأة، مثل منظمة المرأة العربية أو المجلس الوطني للمرأة في جمهورية مصر العربية، من أجل تعزيز الحوار حول السياسات وزيادة أثره. كما أن حلقات العمل المنظمة للتصديق على عمليات التقييم القطرية للمساواة بين الجنسين في جمهورية مصر العربية والجزائر وقرت الفرصة لتعزيز التعاون مع الآلية الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين. وعلى المستوى الإقليمي، فإن المشاورة حول الخطوط التوجيهية الطوعية الجديدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، التي عقدتها لجنة الأمن الغذائي العالمي، جمعت بين العديد من أصحاب المصلحة ووقّرت منصةً للنساء، بوصفهنّ خبيرات وناشطات، للتعبير عن طلباتهن بوضع سياسات للأمن الغذائي والتغذية أكثر مراعاةً للنوع الاجتماعي.

31- وساهمت مبادرات عديدة للمنظمة على المستوى القطري بصورة خاصة في الأهداف التي حدّتها سياسة المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين. وفي فلسطين ولبنان وموريتانيا مثلاً، دعمت المنظمة مشاركة المرأة في سلاسل القيمة الزراعية والغذائية من خلال رزمة متكاملة من الدعم الفني، ودعم مؤسسات الأعمال والدعم المالي. وبالاستناد إلى الإدراك بأن النزاعات والأزمات تترك آثاراً مختلفة على الرجال والنساء، تمّ توفير مساعدة خاصة لدعم النهوض الاقتصادي للمرأة في الحالات الهشة بصورة خاصة، عبر توفير المدخلات والموارد (مثل البذور والحيوانات الصغيرة) في الجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، واليمن. وفي هذه المشاريع، تُستهدف النساء ليس فقط بوصفهن مستفيدات مباشرة، إنما أيضاً على ضوء دورهن الرئيسي في ضمان تغذية الأسر والأطفال. وقد ركّزت التدخلات في عمان وتونس واليمن على إقامة أو تعزيز تعاونيات وجمعيات للنساء، ليس فقط كوسيلة لتحسين الوصول إلى الأسواق والموارد، إنما أيضاً كمنصات لقيادة النساء.

32- وأما الموضوع المشترك الآخر الذي أصبح جزءًا متناميًا من نهج المنظمة في الإقليم فهو الابتكار. ففي الفترة 2020-2021، أقامت المنظمة سلسلةً ناجحة من الندوات الإلكترونية حول الابتكار في النظم الزراعية والغذائية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وشملت الندوات الإلكترونية مجموعةً واسعة من المواضيع التي تشمل زيادة أعمال الشباب، وتعزيز منظمات المنتجين، وتوفير الخدمات الريفية، والمساواة بين الجنسين في النظم الزراعية والغذائية وفي الإنتاج الزراعي المستدام- وكل ذلك من خلال عدسة الابتكار المؤسسي والتكنولوجي. وترد المناقشات الغنية وتبادلات المعارف بين أصحاب المصلحة في تقريرين موجزين يوقران توجيهات سياساتية وبرامجية رئيسية حول تعزيز الابتكار من أجل التحوّل الريفي. وفي إطار عملها في مجال الابتكار، عملت المنظمة أيضًا على نحوٍ ناشط مع بلدان عديدة في الإقليم في إطار مبادرة ألف قرية رقمية (أنظر أعلاه)، ووضعت مشروع استراتيجي إقليمي للابتكار الرقمي من أجل الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات وتوقعات الأعضاء.

ثانيًا - الإنجازات الرئيسية حول الأولويات الإقليمية في الفترة 2020-2021

33- شهد المؤتمر الإقليمي السابق إقرار الأولويات الأربعة التي اقترحتها عملية التفكير الاستراتيجي للمنظمة؛ وهي:

- (1) التحوّل الريفي من أجل خلق فرص العمل للشباب وتوليد الدخل لهم؛ (2) وتطوير نظم غذائية تعزز الأمن الغذائي والأنماط الغذائية الصحية للجميع؛ (3) والزراعة الخضراء: التصدي لندرة المياه وضمان الاستدامة البيئية والعمل المناخي؛ (4) وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات الممتدة وحالات الطوارئ. وغداة جائحة كوفيد-19، تمّت المصادقة أيضًا على برنامج المنظمة للاستجابة إلى جائحة كوفيد-19 والتعافي منها لدعم الأعضاء في الصمود في وجه الآثار الفورية والأطول أجلًا المعقدة الناجمة عن الجائحة على النظم الزراعية والغذائية الوطنية. وظهرت استجابة برامجية للجائحة كوفيد-19 في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تستند إلى نتائج وأولويات المنظمة في الإقليم وتعكسها. وترد أدناه النتائج الرئيسية التي تحققت في إطار كل من الأولويات الإقليمية الأربعة.

التحوّل الريفي من أجل خلق فرص العمل للشباب وتوليد الدخل لهم

34- ضمن إطار السنة الدولية للقضاء على عمل الأطفال، نشرت المنظمة تقريرًا حول "تعزيز جهود أصحاب المصلحة الزراعيين لمعالجة عمل الأطفال في قطاع الزراعة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا". وتمّ تنظيم دورة صغيرة إقليمية حول عمل الأطفال وتعرّضهم لمبيدات الآفات تستهدف وزارات الزراعة وأصحاب المصلحة في مجال الزراعة، فضلًا عن مشاورات إقليمية أوسع نطاقًا لتحديد الإجراءات الملموسة التي يمكن أن ينقذها الشركاء المعنيون. وقد رُفعت هذه الإجراءات الإقليمية إلى المنتدى العالمي الرفيع المستوى للحلول في نوفمبر/تشرين الثاني 2021.

35- وأطلقت المنصة الإقليمية للشباب في النظم الزراعية والغذائية العربية تحت مظلة المنتدى العالمي للأغذية، وبالتعاون مع مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية والمجموعة الرئيسية للأطفال والشباب التابعة للأمم المتحدة. وترتبط المنصة بين الشباب ومجموعات الشباب لتنفيذ خطة مشتركة للعمل حول تحوّل النظم الزراعي والغذائي. وتضم خطة الشباب، التي تستقيها المنظمة، 38 إجراءً لجعل النظم الزراعية والغذائية أكثر شموليةً، واستدامةً وقدرةً على الصمود. وبموازاة ذلك، أُطلقت شراكة إقليمية مع Enactus، وهي منظمة عالمية للطلاب تركز على زيادة الأعمال الاجتماعية، من أجل توفير الدعم الفني

والعيني للمشاريع الاجتماعية في القطاع الزراعي والغذائي التي ينفّذها طلاب الجامعة في تونس وجمهورية مصر العربية والمغرب. وتمّ اختيار 18 مؤسسة ومشروعًا أهليًا لتلقّي الدعم من أجل مواصلة الأنشطة والتوسّع بها.

36- وبالشراكة مع المركز الدولي للسياسات المعنية بالنمو الشامل، نشرت المنظمة الدراسة بعنوان "حالة التأمين الاجتماعي للعمّال الزراعيين في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا". وتنظر الدراسة في الحواجز أمام العمّال الزراعيين لجهة المشاركة في المخططات القائمة على الاشتراكات، مع إلقاء الضوء على الممارسات الجيدة التي تُعتمد في بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وأدّى نجاح هذه المطبوعة إلى مزيد من التعاون، بما في ذلك مع منظمة العمل الدولية، لوضع سلسلة من الموجزات السياسية تعالج مسألة المقايضات السياسية المعقدة التي تواجه الحكومات في مجال توسيع تغطية التأمين الاجتماعي في صفوف العمّال الزراعيين.

37- وتضع المنظمة الخرائط، بالشراكة مع مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، وتحلّل الممارسات القائمة في مجال الزراعة المستدامة، من أجل التحقّق من الثغرات والرفع من مستوى اعتماد هذه الممارسات ونشرها. وتغطي الدراسة المجالات الزراعية والإيكولوجية الرئيسية الخمسة في جمهورية مصر العربية لتحديد الممارسات الزراعية المستدامة لإدارة الأراضي والمياه، والإدارة المتكاملة للآفات، وإنتاج المحاصيل، والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك بالإضافة إلى آثار تغيّر المناخ على مختلف القطاعات الفرعية الزراعية.

38- وفي فلسطين، وقرّ برنامج متعدد الجهات المانحة لتطوير مؤسسات الأعمال الزراعية على نحوٍ نشاط دعمًا استثماريًا لمئات صغار المنتجين الموجهين إلى السوق، وأجرى أعمال إعادة تأهيل لأسواق البيع بالجملة المركزية مع تحسين في الوقت ذاته القدرات الإدارية والتشغيلية. وإضافةً إلى ذلك، زاد التدخّل من قدرات التسويق لدى تجّار المواد الزراعية والغذائية من أجل الوصول بشكل أفضل إلى الأسواق الدولية والمحلية. وفي الجزائر، وضعت المنظمة خططًا لتعزيز سلاسل القيمة الخاصة بإكليل الجبل، والخروب والصنوبر باعتبارها منتجات حرجية غير خشبية كجزء من الجهود الرامية إلى الحدّ من الفقر الريفي وتحسين فرص سبل العيش لسكان الغابات المحلية. وباستخدام نهج مماثل في العراق، قدّمت المنظمة الدعم لسلاسل القيمة الخاصة بالثروة الحيوانية، والبندورة والتمر مع استحداث في الوقت ذاته تكنولوجيات للتكيف مع المناخ، مثل نظم ضخّ المياه الجوفية بالطاقة الشمسية لمعالجة ندرة المياه المتزايدة.

39- وكجزء من عمل المنظمة على منظمات المنتجين، جرى تدريب 577 امرأة و44 رجلاً من 261 تعاونية في لبنان على استخدام نهج مدرسة الأعمال التعاونية. وتشكل هذه المدرسة مفهومًا تدريبيًا متخصصًا وضعت مُمثلية المنظمة في لبنان، بالاستناد إلى مفهوم التدريب المدرسي على أعمال المزرعة، لتعزيز قدرات التعاونيات ومساعدتها في اكتساب المعارف والمهارات المتصلة بالأعمال والإدارة والضرورية لإقامة مؤسسات أعمال منتجة ومستدامة. وقد تبع الدورات التدريبية تقديم الدعم لإعداد خطط الأعمال لـ150 من هذه التعاونيات والمجموعات من أجل تلقّي مزيد من الدعم من خلال الهبات النقدية أو العينية، والنقد مقابل العمل، والروابط بالأسواق. وتتأثى ممارسة فضلى من عمان حيث كانت المنظمة قد نشرت دراسةً تؤثّق الخبرة الفريدة للأفلاج، حيث تقوم مؤسسات جماعية بإدارة الأراضي والمياه في المزارع الصغيرة النطاق ودور رأس المال الاجتماعي في تطوير المؤسسات الريفية الفعالة.

تطوير نظم غذائية تعزز الأمن الغذائي والأنماط الغذائية الصحية للجميع

40- في يونيو/حزيران 2021، نشرت المنظمة الاستعراض الإقليمي للأمن الغذائي والتغذية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لعام 2020. وأجرى التقرير تحليلاً للاتجاهات الأخيرة في مجال الجوع، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والعوامل الدافعة لها. وقام التقرير أيضاً بتحليل تكاليف الأنماط الغذائية الصحية في الإقليم والقدرة على تحملها. وتمّ تحديد عدم قدرة النظم الزراعية والغذائية الحالية على دعم الأنماط الغذائية الصحية كأحد العوامل الدافعة الأساسية للاتجاهات الحالية في سوء التغذية، في ظلّ مستويات عالية من التقرّم والوزن الزائد لدى الأطفال دون الخامسة من العمر، والاتجاه المتنامي للسمنة لدى البالغين في معظم بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وألقى التقرير الضوء على ضرورة قيام نظم زراعية وغذائية مستدامة وقادرة على الصمود لضمان أن يتمكن الجميع من الحصول على نمط غذائي صحي، كما حدّد مجموعة من الاتجاهات السياساتية ينبغي اعتمادها لتحفيز مختلف مكوّنات النظام الزراعي والغذائي.

41- وأنشئت شبكة إقليمية للنظم الزراعية والغذائية المراعية للتغذية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لضمان الدعم الفعال، والحسن التوقيت والمنسق جيداً للأعضاء. ويتمثل الغرض الرئيسي لهذه الشبكة بتوفير منصة إقليمية تيسر وتعزيز تقاسم المعرفة والابتكار. وتربط الشبكة الإقليمية بين مختلف أصحاب المصلحة الذين يعملون على التدخلات المتصلة بالنظام الزراعي والغذائي، وتشجّع التعلّم المتبادل وتبادل الخبرات بين المؤسسات وأصحاب المصلحة وتروّج للتعاون في ما بين بلدان الجنوب. كذلك، جرى تنظيم عدة حوارات إقليمية لجمع الممارسات الجيدة القابلة للنقل بشأن النظم الغذائية المراعية للتغذية، وتحليلها وتوحيدها ونشرها على المستويين القطري والإقليمي.

42- وتمّ تنظيم حدث متمحور حول الأنماط الغذائية الصحية جمع بين عدة خبراء خلال المشاورة الإقليمية لأصحاب المصلحة في يوليو/تموز 2021. وركّز الحدث على قضايا التجارة وأثرها على الأنماط الغذائية الحالية والتغذية في الإقليم، مع مراعاة الاعتماد العالي للفرد في الإقليم على الأغذية المستوردة. كما أُجريت دراسة بعنوان "السياسات الغذائية وتداعياتها على الوزن الزائد والسمنة في بلدان مختارة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا"، بالتشارك مع مكتب المنظمة الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية لتقييم أدوات التجارة المتنوعة (مع تركيز خاص على السياسات والإعانات المالية) التي تطبقها الحكومات، وكيف أن هذه الأدوات تؤثر على معدلات الوزن الزائد والسمنة في بلدان مختارة (الأردن وجمهورية مصر العربية والعراق).

43- وتمّ إعداد العديد من الموجزات الفنية لمساعدة أصحاب المصلحة في فهم الروابط المتداخلة بين التغذية والنوع الاجتماعي، وتغيّر المناخ، وسلامة الأغذية، بما في ذلك أهمية حماية وتعزيز الأنماط الغذائية الصحية في حالات الطوارئ والنزاعات. إضافةً إلى ذلك، نُفذت أنشطة لتشجيع الوجبات المدرسية والتغذية المدرسية من خلال توفير المساعدة الفنية وتنفيذ الحملات الوطنية في جمهورية مصر العربية، وإصدار موجزات فنية لتعزيز مبادرات الأغذية والتغذية المدرسية وتوسيع نطاقها في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. كذلك، قُدّم الدعم الفني بشأن الأنماط الغذائية الصحية للأعضاء في الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية وعمان واليمن.

- 44- ونظرًا إلى أن الإقليم يعتمد إلى حدّ بعيد على الأغذية المستوردة، عزّز المكتب الإقليمي التركيز على تعميم التجارة والاستثمارات لضمان الأمن الغذائي وتحويل النظم الزراعية والغذائية. وفي هذا الخصوص، أُخذت الإجراءات المحددة التالية:
- إطلاق سلسلة "الحوارات حول التجارة" في المكتب الإقليمي للمنظمة للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، لدعم أصحاب المصلحة، وبخاصة المهنيين في السياسات بشأن استخدام التجارة كعاملٍ تمكيني لتحقيق الأمن الغذائي وتحويل النظم الزراعية والغذائية؛
 - إنشاء الشبكة الإقليمية للخبراء في التجارة في المنتجات الزراعية، بحيث تشكل فريق تفكير حول التجارة في المنتجات الزراعية والمسائل المتصلة بها؛
 - البدء بوضع خرائط بشأن التكنولوجيات الرقمية للتجارة في الأغذية، على أن يتبعها عام 2022 تقييمٌ على المستوى القطري والدعم لاستخدام التكنولوجيات الرقمية من أجل تيسير التجارة في المنتجات الغذائية والزراعية.

الزراعة الخضراء: التصدي لندرة المياه وضمان الاستدامة البيئية والعمل المناخي

45- نُشر تقرير إقليمي بعنوان "التقييم الإقليمي للموارد الحرجية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لعام 2020" يلقي الضوء على نطاق الغابات في الإقليم، والتغيّرات فيها، واتجاهاتها وميزاتها الرئيسية.² كما أن المنظمة تضع للمسات الأخيرة على النسخة الأولى من التقرير الرئيسي في الإقليم عن "حالة الموارد من الأراضي والمياه للأغذية والزراعة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا". ويعرض التقرير معلومات وتحليلات شاملة عن الوضع الحالي، والاتجاهات والتحديات التي تواجه العاملين الأهم في الإنتاج الزراعي في الإقليم، أي الأرض والمياه. وأُجريت دراسةٌ عن آثار جائحة كوفيد-19 على سلاسل القيمة الخاصة بالمنتجات الحرجية غير الخشبية، وقدمت إسهامات في المناقشات خلال الدورة الخامسة والعشرين لهيئة الغابات والمراعي في الشرق الأدنى.

46- وشارك المكتب الإقليمي في استعراض حالة الموارد من الأراضي والمياه من خلال عملية شاملة جمعت بين المؤسسات الشريكة، بما في ذلك المعهد الدولي لإدارة المياه، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وجامعة بيرن. وسوف تُنشر النسخة الأولى المرتقبة من حالة الموارد من الأراضي والمياه للأغذية والزراعة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في الربع الأول من عام 2022، وتقدّم لصانعي القرارات معلوماتٍ محدّثة عن حالة إدارة الموارد الطبيعية واتجاهاتها في الإقليم وخيارات للاستجابة.

47- وقد تعزّزت القدرات في مجال الزراعة الذكية مناخيًا من خلال إطلاق رزمة المنظمة للتدريب الإلكتروني على الزراعة الذكية مناخيًا باللغة العربية، والقدرات الفنية للمفاوضين في تغير المناخ في الزراعة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من خلال: (1) تنظيم حلقة عمل حول عمل كورونيفيا المشترك بشأن الزراعة في يوليو/تموز 2020؛ (2) والتحليل الإقليمي للمساهمات المحددة وطنيًا في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وتمّ توفير الدعم لصالح 11 بلدًا (الأردن والجزائر والجمهورية العربية السورية والسودان والعراق واليمن وتونس وجمهورية مصر العربية وعمان وفلسطين ولبنان وموريتانيا) للحصول على تمويل لمرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ ومشاريع صندوق التكيف.

48- كما وُضعت نماذج أعمال لتربية مربحة ومستدامة للأحياء المائية في الصحراء في الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، بدعم من المكتب الإقليمي الفرعي لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن. وذلك بالإضافة إلى تطوير قدرات البحرين في مجال إنتاج بذور أسماكها محليًا عبر دعم عملية تصميم وتنفيذ فقاوسة حديثة، وتهيئة بيئة تمكينية، في ما يخص الأمن الحيوي (الخطوط التوجيهية للمزارعين في الإمارات العربية المتحدة، والقائمة الوطنية للعوامل المرضية وإجراءات العمل للبحرين).

49- وقدم المكتب الإقليمي الفرعي لشمال أفريقيا التابع للمنظمة الدعم للحوار الوزاري بشأن السياسات من أجل إطلاق مبادرة المغرب الإقليمية بشأن المياه غير التقليدية، وأصدر موجزًا سياسيًا بعنوان "باتجاه رؤية المغرب لبناء القدرة على الصمود في وجه الجفاف". كما يعمل المكتب الإقليمي الفرعي على الترويج لنظم الري بالطاقة الشمسية في ليبيا. وفي عام 2021، نُشرت دراسة توفر تقييمًا للفرص والتحديات أمام الري بالطاقة الشمسية في ليبيا، إلى جانب توصيات بخفض المياه المستخدمة للزراعة ودمج مبادئ الحفظ في السياسات الخاصة باستخدام المياه وإعادة استخدامها. وفي المرحلة المقبلة، يجب أن تكون النظم التجريبية جاهزة لتنفذ على نطاق واسع في الأقاليم ذات الصلة في كافة أنحاء البلاد.

50- وفي إطار مبادرة مكافحة ندرة المياه، تم توفير الدعم للإقليم على مستويين. على المستوى الوطني، ساعدت المبادرة من خلال مشروع كفاءة المياه وإنتاجيتها واستدامتها ثمانية بلدان في تعزيز قدراتها في مجال استخدام الأدوات والأساليب، الأمر الذي عزز بدوره التخطيط الاستراتيجي لإدارة الموارد المائية وعمليات صنع القرارات باتجاه تحقيق قدر أكبر من الإنتاجية والاستدامة. وأما مجالات العمل فتشمل المحاسبة والمراجعة في مجال المياه، وإنتاجية المياه، والعلاقة بين المياه والطاقة والأغذية، واستهلاك مياه المحاصيل، من بين غيرها من المواضيع. وعلى المستوى الإقليمي، دعمت المبادرة العمليات الحكومية الدولية بهدف تعزيز الاتساق بين القطاعات والاتساق بين السياسات المتصلة بالمياه والزراعة. وأما على المستوى الإداري، قُدمت المبادرة الدعم، بالشراكة مع جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، للاجتماع الثالث للجنة الفنية المشتركة الرفيعة المستوى المعنية بالمياه والزراعة في أكتوبر/تشرين الأول 2021. وعلى المستوى الفني، دعمت المبادرة بلورة خطة عمل إعلان القاهرة لعام 2019، ومشروع الخطوط التوجيهية بشأن التخصيص المستدام للمياه من أجل الزراعة، وورقة مناقشة بشأن استخدام الموارد المائية غير التقليدية. وسوف تتم مناقشة التوجهات السياساتية بشأن هذه القضايا الثلاثة، على أن تُعتمد في الاجتماع التالي للمجلس الوزاري المشترك (المياه والزراعة) المقرر عقده في الربع الأول من عام 2022.

بناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات الممتدة وحالات الطوارئ

51- في إطار مسار العمل بعنوان "الآليات المحسنة لحوكمة المخاطر"، قُدمت المنظمة الدعم لبلدان من بينها الأردن وجمهورية مصر العربية ولبنان في صياغة استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث في القطاع الزراعي، وساهمت في إعداد استراتيجيات الزراعة الوطنية التي تضمنت إدارة المخاطر في جمهورية مصر العربية والسودان. وقد نشرت المنظمة على الانترنت ما مجموعه 15 من الملامح الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، إضافةً إلى فصلٍ كامل بعنوان مخاطر الأمن الغذائي في ظل تنامي ندرة المياه في التقرير الإقليمي لتقييم الحد من مخاطر الكوارث الذي وضعه مكتب الأمم المتحدة للحد من

مخاطر الكوارث. كذلك، تشارك المنظمة في قيادة مبادرة تعزيز قدرات الحد من مخاطر الكوارث على المستوى الإقليمي مع منظمة الصحة العالمية، بهدف تعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة مخاطر الكوارث بفعالية.

52- ويهدف تعزيز المعلومات عن الأمن والتغذية والإنذار المبكر، باعتباره مسار العمل الثاني، تم إنشاء نظم للإنذار المبكر قائمة على المجتمع المحلي في العراق، والجمهورية العربية السورية واليمن، وتمت تجربة نظام للإجراءات الاستباقية في السودان. ففي اليمن، وسّعت المنظمة نطاق تغطية الأمانة الفنية للأمن الغذائي المنشأة سابقاً من 12 إلى 22 محافظة وأقامت 10 وحدات اتصال في المحافظة المعنية بالأمن الغذائي والتغذية. وجرى تدريب ما مجموعه 311 موظفاً حكومياً في هذه الوحدات الجديدة على الأمن الغذائي والتغذية، في حين خضع 32 موظفاً إلى تدريب على التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. وتم تدريب اثني عشرة مؤسسة على نظم الإنذار المبكر وأعيد تأهيل 43 محطة للأرصاء الجوية (ممكّنة ويدوية) خلال البرنامج. إضافةً إلى ذلك، أُصدر عددٌ من المطبوعات الإقليمية لتوليد الأدلة للبرامج والدعوة، بما في ذلك على آثار النزاعات على الغابات والمراعي، والآثار المتبينة للكوارث على الرجال والنساء، والآثار الاجتماعية والاقتصادية للآفات والأمراض النباتية العابرة للحدود وآثار جائحة كوفيد-19 على قطاع الزراعة.

53- ويتمثل مسار العمل الثالث "بالحدّ من المخاطر والضعف بما في ذلك من خلال التصدي للآفات والأمراض الحيوانية والنباتية عبر اعتماد نهج الصحة الواحدة". وتم تنفيذ تدخلات تجريبية لمبادرة الحد من مخاطر الكوارث القائمة على المجتمع المحلي في العراق والجمهورية العربية السورية واليمن، فضلاً عن تدخلات تجريبية في مجال الحماية الاجتماعية مرتبطة بقطاع الزراعة في الأردن وفلسطين. وجرى تطوير وتنفيذ ستة مشاريع إقليمية (بميزانية إجمالية قدرها 18.5 ملايين دولار أمريكي) ترمي إلى مكافحة الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود في الإقليم وتركّز على الجراد الصحراوي، ودودة الحشد الخريفية، وبكتيريا *Xylella fastidiosa*، وسوسة النخيل الحمراء، والحمى القلاعية، وطاعون المجترات الصغيرة، وفيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية وحمى الوادي المتصدع. وإضافةً إلى ذلك، أُنجرت الاستراتيجية الإقليمية للإدارة المستدامة للآفات والأمراض النباتية العابرة للحدود في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ونُشرت إلكترونياً باللغتين الإنكليزية والعربية.

54- وأما مسار العمل الرابع بشأن "بناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات الممتدة وحالات الطوارئ" فينعكس في مشاريع الاستجابة لحالات الطوارئ الجاري تنفيذها في البلدان السبعة المتأثرة بالأزمات والنزاعات في الإقليم، والتي تشكل 72 في المائة من إجمالي حافظة الإقليم خلال فترة السنتين. وتم تنفيذ مبادرة ناجحة عام 2021 في السودان، حيث خضع 13 مديراً إدارياً محلياً من ولاية دارفور الشمالية في السودان لتدريب على حلّ النزاعات، من جانب معهد السلام التابع لجامعة الفاشر بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة. وعلى صعيد المجتمع المحلي، أنشئت لجاناً لإدارة الموارد الطبيعية وبناء السلام لدعم عمليات السلام على مستوى المجتمع المحلي. وتحظى هذه اللجان أيضاً بالدعم لوضع أطر تشاورية لبناء السلام. علاوةً على ذلك، يُعاد تأهيل أحواض المياه بهدف خفض ندرة المياه والنزاعات المرتبطة بها. وقد عُقدت حتى الآن ثلاثة حوارات لإيجاد حلول دائمة للنزاعات بين المزارعين والرعاة في عيال أمين وجابر (محلّية تويشاً) وبروش (محلّية أم كدادة)، كما يجري تحديد مسارات المشية. وحسّنت هذه التدخلات آفاق التعاون وتقاسم الموارد الطبيعية لتوفير سبل عيش أكثر قدرةً على الصمود في شمال وشرق دارفور.

55- وأخيراً، في إطار مسار العمل "برامج تعزيز القدرة على الصمود"، تلقت تعميم المساواة بين الجنسين الدعم في برامج القدرة على الصمود، بما في ذلك من خلال تحديد ونشر اثنتين من أفضل الممارسات في مجال قيادة المرأة في الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود على مستوى المجتمع المحلي. كذلك، نُظمت تدريبات إقليمية لبناء القدرات والتوعية في مجال المساواة أمام السكان المتضررين، والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومراعاة النزاع.

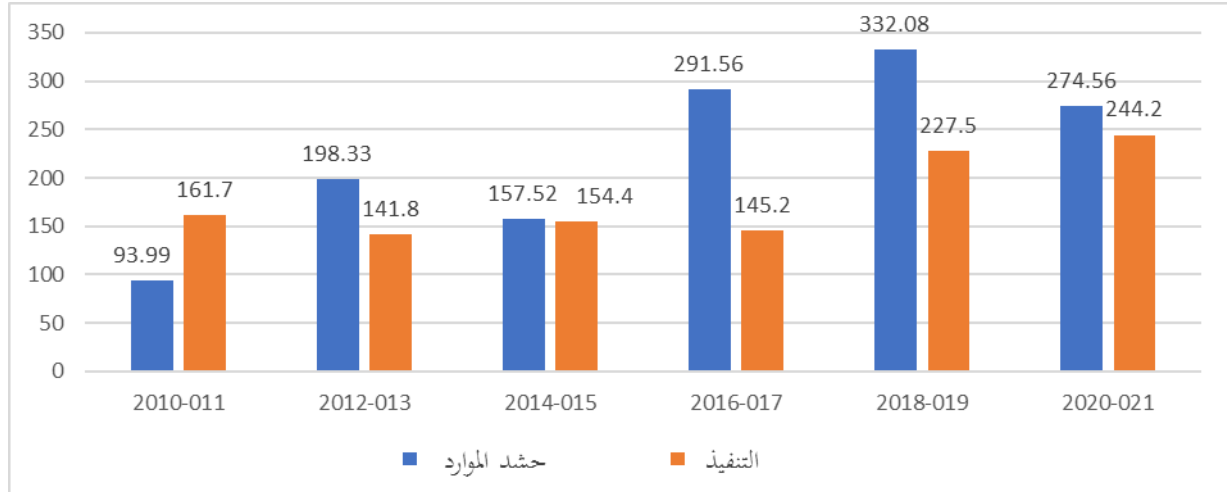
ثالثاً - المعالم البارزة في البرنامج الميداني

56- كشف تحليل أداء حشد الموارد حتى 30 سبتمبر/أيلول 2021 ما يلي:

- زيادة كبيرة من حوالي 94 مليون دولار أمريكي في الفترة 2010-2011 إلى 274.56 مليون دولار أمريكي. والموارد التي تم حشدها في الفترة 2020-2021 هي أعلى بنسبة 22 في المائة عن المتوسط لهذه الفترة منذ عام 2010 (224.7 ملايين دولار أمريكي) كما هو مبين في الشكل أدناه؛
- نمو ملحوظ ومطرد وتنوع في حافظة الشركاء في الموارد. البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها، والصندوق الأخضر للمناخ والولايات المتحدة الأمريكية هم الشركاء الخمس الأكبر في الموارد خلال فترة السنتين 2020-2021؛
- ورغم الآثار السلبية التي سببتها جائحة كوفيد-19 على حشد الموارد في النصف الأول من عام 2020، ازداد حشد الموارد بشكل كبير منذ ذلك الحين؛
- ويستجيب حوالي 47 في المائة من المشاريع التي تم إطلاقها في الفترة 2020-2021 إلى الاحتياجات الطارئة. وتبلغ هذه المشاريع ما يقارب 72 في المائة من إجمالي الموارد التي تم حشدها خلال فترة السنتين.

57- وتتواءم جميع المشاريع بشكل جيد مع أطر البرمجة القطرية، وتساهم في الأهداف الاستراتيجية الخمسة للمنظمة ومخرجات المنظمة، بدرجات متفاوتة. إضافة إلى ذلك، أظهرت البرامج الميدانية للمنظمة استجابة سريعة إلى جائحة كوفيد-19. ويستجيب 31 في المائة تقريباً من المشاريع الجديدة التي تم إطلاقها خلال فترة السنتين 2020-2021 (حوالي 17 في المائة من إجمالي الموارد) إلى الجائحة بدرجات متفاوتة. وتم تعديل طرق العمل وترتيبات التنفيذ للتصدي للتحديات التي نجمت عن الجائحة.

58- وأما إجمالي قيمة المشاريع المنقذة في فترة السنتين 2020-2021 فبلغت 244.2 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة 7 في المائة مقارنة بفترة السنتين السابقة و36 في المائة أعلى من المتوسط منذ الفترة 2010-2011 (179.1 مليون دولار أمريكي).



رابعاً - الثغرات والدروس المستفادة

59- في ديسمبر/كانون الأول 2020، شكّل المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا فريق مهام يضم موظفين من المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية لوضع توصيات وإجراءات ملموسة بهدف تعزيز كفاءة عمل المنظمة، وفعاليتها وتأثيره في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، مع التركيز على المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية. وتمّ هذا التمرين بالمواءمة مع العملية الجارية لاستعراض تحويل المكاتب الميدانية.

60- وإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هو إقليم متنوع ذو متطلبات مختلفة من حيث الدعم من المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية، غير أن الموارد الفنية والتشغيلية للمكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا/ المكاتب الإقليمية الفرعية قد استنزفت. ويجب أن يجد البرنامج الإقليمي التوازن الصحيح بين دعم المكاتب القطرية في تحقيق الأثر في مجالات التركيز، وأداء وظائف المكتب الإقليمي المتصلة بالحوارات الإقليمية حول السياسات، وإدارة المعارف، والتقييمات الإقليمية وتقديم الخدمات للمؤتمر الإقليمي.

61- وأما تحوّل المنظمة على المستويين القطري والإقليمي فهو جارٍ. وتشكّل القدرة على تجميع الموارد الإقليمية والإقليمية الفرعية دعماً للبرامج القطرية نقطة قوة كبيرة ينبغي الحفاظ عليها وتعزيزها. كما أتاحت طرائق العمل الجديدة إثر تفشي جائحة كوفيد-19 تحقيق تعاون أكثر تكاملاً بين المكاتب القطرية والإقليمية الفرعية والإقليمية والمقر الرئيسي، ويمكن وضع نهج أكثر توجّهاً نحو العمل الجماعي في مختلف أنحاء الإقليم بالاستناد إلى هذا التطور الجديد.